في تقرير حساس سيثير الكثير من الجدل حول تسوية وضعية السريين منهم

فرنسا تحاكم سياستها لإدماج المهاجرين

بعد تقرير «غير المرغوب فيهم» خلال سنة 2000، يصدر تقرير جديد عن المهاجرين بعنوان» من أجل مجتمع مندمج» ، ينتهي إلى أن سياسة الإدماج التي طبلت لها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، لم تكن سياسة واقعية على التراب الفرنسي،

■ مبارك مرابط ■

رسم تقرير جديد تم إعداده لصالح قصر ماتينيون بباريس (مقر الوزارة الأولى الفرنسية)، صورة سوداء لسياسة إدماج المهاجرين المتبعة في فرنسا من 30 عاما، أي منذ بداية الثمانينيات لما وصل الاشتراكيون لأول مرة إلى الحكم في فرنسا تحت قيادة فرانسوا ميتران. وقد وقف هذا التقرير، الذي أعده بالأساس تييري تيو، مستشار الدولة الفرنسية، الذي مافتئ يدرس منذ ربع قرن سياسة استقبال المهاجرين بفرنسا، حيث تعيش أكبر جالية مغربية بالخارج ويقدر عددها بأكثر من مليون نسمة، على عدة نواقص تشوب السياسة المتبعة لحد الآن في مجال إدماج المهاجرين من طرف مختلف الحكومات التي تعاقبت على تسيير شؤون فرنسا منذ ثلاثة عقود.

وليس هذا التقرير، الذي يحمل عنوان «من أجل مجتمع مندمج»، أول وثيقة ينتقد فيها تيو هذه السياسة، بل سبق له أن وجه انتقادات شديدة لها وأبرز نواقصها في سنة 2000، في كتاب أثار الاهتمام آنذاك ويحمل عنوانا دالا هو «غير المرغوب فيهم» (les indesirables).

وعدد التقرير الجديد مساوئ سياسة الإدماج الفرنسية في كل المجالات من صحة وتعليم وسكن وغيرها، وقبل هذا وذاك، يعتبر التقرير أن «سياسة الإدماج»، لم تكن رغم كل ما قيل ويقال عنها «حقيقة ملموسة على التراب الفرنسي». ويقول معد التقرير، تييري تيو، الذي شغل كذلك، ما بين 1997 و2000 منصب المدير العام لصندوق العمل الاجتماعي (fonds d'action sociale) الخاص بالعمال المهاجرين وعائلاتهم، بهذا الصدد إن «سياسة العمل من أجل إدماج المهاجرين كان دوما أملا أو خيبة أمل أكثر مما كانت واقعا» على الأرض. وأضاف تيو في تقريره الصادم أن كل الأحزاب الفرنسية المتعاقبة على الحكم «نسيت حتى اسم «الإدماج»، بل ويتهمها بأنها «ساهمت في إتلاف أدوات» هذه السياسة بتقليصها للمخصصات المالية التي توجه إلى المؤسسات والجمعيات المكلفة مبدئيا بتطبيقها.

وكان من المفترض أن يقدم هذا التقرير الحارق إلى جون مارك أيرو، الوزير الأول الاشتراكي، قبل أيام، ولكن قصر «ماتينيون» ألغى هذا التقديم في آخر لحظة، بدعوى «ضيق أجندة» المسؤول الحكومي. ولكن مصادر أخرى تقول لعل سبب هذا الإلغاء المفاجئ يعود إلى الخلاف النسبي الذي ظهر بين قصر الإيليزي وقصر ماتينيون ووزارة الداخلية الفرنسية بخصوص مضامين هذا التقرير.

مهاجران محاطان بعدد من عناصر الأمن

ولعل أول مؤشرات هذا الخلاف كانت أول أمس الخميس، لما أعلن مانويل فالس، وزير الداخلية، في تصريح لإذاعة «أوروبا 1»، رفضه لأحد مقترحات تقرير «تيو»، والمتعلق أساسا بخلق ما سمته الوثيقة «وضع التسامح» (titre de tolerance) يسمح للمهاجرين السريين الذين لا يمكن طردهم، (مثلا المرضى أو الذين سيتعرضون للخطر في حال ترحيلهم..) بتسوية وضعيتهم «تدريجيا» خلال فترة تصل إلى خمس سنوات.

وجاء هذا الاقتراح متضمنا في الحيز الخاص بطريقة مواجهة «الهجرة السرية».

حقيقة مغيّبة

وإذا كان تقرير تيو يقر بأن «الهجرة السرية» واقع يستحيل إنكاره، فإنه ينتقد بشدة المعالجة السياسية وحتى الإعلامية لهذه الظاهرة. وتتمثل تلك المعالجة أساسا في تنظيم عمليات ترحيل واسعة تحت الأضواء الكاشفة لوسائل الإعلام. وهذه الوصفة العلاجية في نظر الوثيقة الجديدة «تحجب حقيقتين مهمتين». تتمثل الأولى في كون عدد المهاجرين السريين الذين يصح إبعادهم يظل «محدودا»، وتتجلى الثانية في كون المهاجرين غير الشرعيين الذين «لا يمكن إبعادهم» لأسباب قانونية أو مادية تتم تسوية وضعيتهم في نهاية المطاف. ويمعن التقرير في تقليب السكين في جرح الهجرة السرية بفرنسا بالقول، إن الفئة الأولى يتم التضحية بها كنوع من «التكفير عن ذنب» تركهم يدخلون الأراضي الفرنسية، فيما يظل المنتمون إلى الفئة الثانية لسنين طويلة بدون وثائق قبل أن يحصلوا على تصريح الإقامة القانوني على التراب الفرنسي، ولكن دون أن يكون قد استفادوا من أي «فعل إدماجي» طيلة مدة عيشهم في الظل.

ويواصل المستشار تييري تيو انتقاده لطريقة معالجة ملفات تسوية الوضعية بتوجيه سهامه كذلك إلى السبل المتبعة في منح الجنسية الفرنسية التي تعتبر «تتويجا لاندماج ناجح» للمهاجر. ويقف التقرير على الصعوبات الجمة التي يواجهها أبناء المهاجرين للحصول على بطاقة الهوية الفرنسية، وعلى العراقيل التي توضع في طريق من يعيشون على التراب الفرنسي منذ مدة طويلة من آباء وأصول هؤلاء المهاجرين.

ويقترح التقرير أن يتم منح بطاقة التعريف الزرقاء الفرنسية بسهولة، وبناء على تصريح فقط، إلى «كل أجنبي تابع كل فصول الدراسة الإجبارية» بفرنسا، وذلك سواء أكانت إقامتهم قانونية أو غير قانونية. أما بالنسبة إلى الآباء وأصول المهاجرين، فالتقرير يقترح أن يستفيدوا من الجنسية الفرنسية إن أثبتوا أنهم كانوا يعيشون على التراب الفرنسي لمدة 20 عاما أو أكثر، وذلك مهما كانت وضعيتهم الإدارية طيلة هذه المدة كلها.

ومن شأن هذين الاقتراحين كذلك، أن يثيرا الكثير من الجدل بين مختلف الفرقاء الفرنسيين، بل وداخل الحكومة الاشتراكية الحاكمة نفسها.

إدارة منتجة للتمييز!

وانتقد التقرير بشدة كذلك، المصالح العمومية (الإدارات والوزارات...) واتهمها بأنها تصبح «ميكانيكيا منتجة للتمييز»، بدل أن تكون الوسيلة الأمثل لإدماج الساكنة المهاجرة. كما عبرت الوثيقة عن استيائها العارم من التناقض المزدوج الذي تقوم عليه السياسة العمومية الفرنسية في مجال الإدماج. فإذا كانت السياسة الإدماجية تعتبر مبدئيا واحدة من أهم الوظائف التجميعية للمجتمع، فقد تخلت عنها الدولة المركزية ووضعتها بين يدي الجمعيات المدنية المحلية. أما التناقض الثاني فيتجلى في كون قطاع الجمعيات يعاني من نقص المخصصات المالية ومن التعقيدات الإدارية المتزايدة.

من جهة أخرى، لم يخف التقرير تبرمه الشديد من تعدد الفاعلين المكلفين بتطبيق السياسات الإدماجية داخل جهاز الدولة والجماعات الترابية المحلية. فهذا التعدد، «يخل بتماسك السياسات العمومية ويفضي إلى تفكك المسؤوليات» على حد تعبير الوثيقة.

أما فيما يتعلق بالسكن، وهو من المشاكل الكبرى التي يعاني منها المهاجرون بفرنسا، فيرى التقرير أن معايير الاستفادة من السكن الاجتماعي، الذي توفره الجماعات المحلية، «كثيرة ومتناقضة في بعض الأحيان». كما انتقد «الغموض» الكبير الذي يشوب إجراءات الحصول على هذا السكن، والذي يضاعف من غضب المهاجرين طالبي هذا السكن. فضلا عن هذا، فالمساكن التي يتم وضعها رهن تصرفهم لا تكون ملائمة لفئات من المهاجرين.